المبنيات

ذكرنا فيما مضى علَّة بناء بعض الأسماء، وعرفنا أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب لخفتها من جهة، ولتعدُّد وظائفها الإعرابية من جهة ثانية، فهي تؤدي وظائف الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، ...

أمّا ما بُنَي منْ هذهِ الأسْماءِ، فلبنائها علل أربع هي: الشَّبه الوضعيّ، والاستعماليّ، والمعنويّ، والافتقاري، على اختلاف في انطباق هذه العلل كلّها أو بعضها على أسماء من دون اندراج أخرى تحتها.

وإطلاق لفظ (الاسم) على هذه المبنيات هو من باب المجاز لا الحقيقة، لأنها لا تنطبق عليها شروط الاسميَّة، فلا هي دالّةٌ بذاتها على معيَّن، ولا هي تقبل علامات الاسم، كالتّنوين، و(أل) التعريف، ولا تقبل دخول (ربَّ) الجارَّة، ولكنها أطلق عليها لفظ (الاسم) لحلولها وقيامها مقام الاسم، ونيابتها عنه. وهذه المبنيات معدودة في المعارف لا النّكرات، وهي أنواع، وستكون لنا وقفة متأنية نفصِّل القول في كل نوعٍ منها.

أولاً- الضمائر

ومفردها: الضَّمير، ويسمّيه البصريّون: المضْمرَ، وهي إحدى تسميات سيبويه له، وتابعه عليها البصريّون. وسمَّاه الفرَّاء (المكنيّ) وبهذه التسمية أخذ الكوفيون. قال ابن يعيش: "لا فرق بين المضمر والمكنيّ عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة فمعناها واحدٌ، وإن اختلفا من جهة اللّفظ، وأمَّا البصريّون فيقولون: المضمراتُ نوعٌ من المكنيَّات، فكلُّ مضمر مكنيٌّ، وليس كلُّ مكنيٍّ مضمراً".

ويعرَّف المضمر بأنّه: "لفظٌ جامدٌ يُكْنى به عن متكلِّم، أو مخاطبٍ، أو غائبٍ". فهو لفظ يقومُ مقام ما يُكْنى به عنه. والكناية في الأصل: إقامُة اسم مقام اسم توريةً وإيجازاً. وهذا يعني أن الإتيان بالضَّمير يكون لأداء **وظيفتين هما:**

١. **الإيجـــازُ**؛ لأنَّ المـتكلم يسـتغني بـالحرف الواحـد عـن الاسـم بكمـا لـه، فيكـون ذلـك الحـرف كجـزءٍ مـن الاسـم، وذلـك قولنـا: (قمـتُ – قمـتَ – قمـتِ)، فالتـاء كُنِـيَ بهـا عـن الاسـم الظّـاهر، سـواء أكـان متكلمـاً، أم مخاطبـاً، فالضَّـمير (التـاء) قـام علـى حـرف واحـد، فـي حـين أن الاسم يكون أكثر من ذلك.
٢. **أمـن اللَّـبْس:** أي إزالـة الغمـوض والابتعـاد عـن التـوهُّم فـي التّركيـب، إذِ الأسـماء الظّـاهرة قـد تـدلّ علـى أكثـر مـن مـدلول، فـإذا قلنـا: زيـدٌ فعـلَ زيـدٌ، يمكـن أن يتـوهَّم السـامع أن لفـظ (زيـد) الثـاني غيـر لفـظ زيـد الأوَّل، فـإذا قلنـا: زيـدٌ قـامَ، كـان فـي (قـام) ضـمير عائـدٌ علـى (زيـد) المتقدم، وهو أقل أحرفاً، ولا يختلط به غيره.

ومع أنّ الضمائر تعد في (المعارف)، لكنها تتفاوت هي نفسها في مستوى التعريف، إذ إنّ ضمير المتكلم أعرفها، ثم المخاطب، ثمَّ الغائب، وهذا أضعفُها تعريفاً؛ "لأنَّه يكون كناية عن معرفةٍ ونكرة، حتَّى قال بعض النُّحاة: كنايةُ النّكرةِ نكرة". وعلى أية حال في هذا التّرتيب من حيث الأعرفية نظرٌ وفيه خلاف، ليس هذا موضع الدّخول فيه.

خصائص الضّمائر

أ- من جهة المعنى:

- تـدلُّ علـى معـانٍ صـرفية عامـة تـؤدَّى أصـلاً عـن طريـق الحـرف، ولـذا كانـت شـبيهة بـالحرف لفظـاً ومعنـى. فالضـمير (هـو) يـدل علـى الغيبـة عامـة، والضّـمير (أنـت) يـدل على الخطاب مطلقاً.
- لا يوصف الضَّمير بالمعرفة في النِّظام اللّغويّ، وإنَّما تعريفه وتنكيره بقرائن السّياق.

ب- من جهة المبنى:

١. ليس للضمائر جذْر ثنائي أو ثلاثي اشتُقَّت منها.
٢. ثبات صورتها مع تغيّر المعاني.
٣. لا تظهر عليها علامات الإعراب، فهي مبنيّة.
٤. لا تقع موقع المضاف.

ت- من جهة الدّلالة:

١. تدل على مطلق الغيبة.
٢. تدل على مطلق الحضور.
٣. تدل على مطلق التّكلم.
٤. لا دلالة لها على المسمَّى إلّا بمعونة الاسم.

وتعود أهميّتها إلى أنّها تؤدِّي إلى تماسك أطراف الجملة عن طريق ربطها بين أجزاء الجملة بمرجع يغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه. فهي تربط جملة الخبر بالمبتدأ، وجملة الحال بصاحبها، ....

أقسام الضّمائر

قسم النُّحاة الضّمائر وفق اعتبارات عدَّة، هي:

أ- الظّهور والاستتار.
ب- الاتّصال والانفصال.
ت- المحلّ الإعرابي

وفيما يأتي تفصيل لكل حالٍ على حدة.

أ- **<u>تقسيم الضَّمير بحسب الظّهور والاستتار</u>**: يقسم الضَّمير من جهة ظهوره في الكلام المنطوق أو المكتوب قسمين:

- الضَّمير البارز: ما كان له صورة في اللفظ، سواء أكان متَّصلاً كالتاء في (قمتُ) أو الواو في (قاموا) أو منفصلاً، نحو (هم) في قول الأخطل:

[الوافر]

وهُمْ عَطَفوا على النُّعمان لمَّا أتاهُ بتاجِ ذي مُلْكٍ بَشِيرُ[١]

[١] – موضع الشّاهد: (هم). وجه الاستشهاد: مجيء الضمير (هم) بارزاً دالاً على الغيبة.

أو قول قيس بن الخطيم: [المنسرح]

نحنُ بما عنْدنا، وأنتَ بما ـــدكَ راضٍ والـــرأيُ مختلـــفُ عنْـ

- الضَّمير المستتر: ما ليسَ له صورةٌ في اللفظ، بل يكون مقدَّراً في الذهن منويَّاً فيه، وهو أنواع:

- ضمائر المتكلّم، المفرد أو الجمع، أو المفرد المعظِّم نفسَه، نحو: (أقومُ) و(نقومُ)، ففيهما ضميران مستتران هما (أنا) في (أقومُ) و(نحن) في نقومُ.
- ضمائر المخاطب، نحو: (اكتُبْ)، ففيه ضمير مستتر تقديره (أنت).
- ضمائر الغيبة وهي قسمان:
  - للمفرد الغائب، نحو: (زيدٌ قَدِمَ من السّفر)، ففي (قَدِم) ضمير مستتر تقديره (هو).
  - للمفرد الغائب المؤنّث، نحو: (هندٌ قامتْ بواجبها) و(ليلى تفوزُ بالجائزة)، ففي (قامت) و(تفوز) ضمير مستتر تقديره (هي).

وقد كان الضَّمير المتَّصل أقلَّ الضّمائر حروفاً؛ لأنَّ الضّمائر قُصِد منها الإيجاز والاختصار، وكان الاستتارُ زيادة في الإيجاز وغلوَّاً فيه، وذلك عند ظهور المعنى، وأمن الالتباس.

<u>واستتار الضَّمير على قسمين:</u>

١- <u>الاستتار الواجب</u>: والمقصود بالاستتار الواجب ألّا يصحَّ إسنادُ الفعل إلى اسم ظاهرٍ ولا إلى ضمير بارز فلا يمكنُ أن يحلَّ محلَّه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل. فإذا قلنا: (ليلى نجحتْ) كانَ في الفعل (نجحتْ) ضمير عائد على المبتدأ (ليلى). ويمكن أن نُسْنِدَ الفعل (نجحتْ) إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير عائد على المبتدأ فنقول: (ليلى نجحتْ أُختُها)، ولكننا في قولنا:

نحنُ نؤدِّي واجبنا العلميَّ

لا نستطيع أن نُسْند الفعل (نؤدِّي) إلى اسم ظاهر ولا إلى ضمير منفصل، فيمتنع أن نقول: (نحنُ نؤدي <u>أستاذُنا</u> واجبَنا العلميَّ)؛ لأنَّ الفعل (نؤدِّي) مسند إلى ضمير جماعة المتكلّمين، فيمتنع إسناده إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير منفصل.

ويكون استتار الضَّمير واجباً في المواضع الآتية:

١. فعل أمر المفرد، نحو: (ادرسْ).
٢. الفعل المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد، نحو: (تقومُ)، (تجتهدُ).

٣. المضارع المبدوء بهمزة المتكلِّم أو نون المتكلِّم، نحو: (أَكتُبُ)، (أَجتهدُ)، (نُحْسِنْ)، (نَدْرسُ).
٤. اسم الفعل المضارع أو الأمر: نحو: (أُفٍّ)، (آهٍ)، (صَهْ)، بمعنى: اسكتْ، (مَهْ) بمعنى: اكففْ.
٥. صيغة فعل التعجّب على وزن (ما أَفْعَلَ!)، نحو: (ما أروعَ التفوَّقَ!) ففي (أَرْوعَ) ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) عائد على (ما) التعجبيَّة.
٦. أفعال الاستثناء: (خلا)، (عَدَا)، (حَاشَا)، (ليس)، (لا يكون)، نحو قولنا: (نجحَ المجدّون ما خلا زيداً) ففعل الاستثناء (خلا) فيه فاعل مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على المستثنى منه.
٧. في المصدر النّائب عن فعله، نحو قول سُحَيْمٍ: [الطّويل]

أَشَوْقاً وَلَمَّا يَمْضِ لِي غَيْرُ ليلةٍ فَكَيفَ إِذَا خَبَّ المَطِيُّ بِنَا عَشْرَا

ففي المصدر (المفعول المطلق = شوقاً) ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت)؛ لأنَّ هذا المصدر نائب عن فعله المحذوف وجوباً وتقديره: (أتشتاقُ؟).

ومثله قول قَطَرِيِّ بن الفجاءةِ: [الوافر]

فصبراً في مجالِ الموتِ صَبْراً فما نيلُ الخلودِ بمستطاعِ[٢]

واستتار الضمير الواجب في مثل الحال المتقدمة نظرٌ؛ لأنَّ الضمير يحسن تقديره في الفعل المحذوف ما دمنا ملزمين بتقدير هذا الفاعل لتوفير العامل في المفعول المطلق.

٨. في فعلي المدْحِ والذمِّ (نِعْمَ) و (بئسَ) بشرط أن يكون مفسَّراً باسم نكرةٍ يعرب تمييزاً، نحو قول زهيرٍ: [البسيط]

نِعْم امرأً هَرِمٌ لم تعْرُ نائبةٌ إلّا وَكَانَ لِمرتَاعٍ بِهَا وَزَرا[٣]

٢- أما الاستتار الجائز فهو ما جاز فيه إسناد الفعل إلى فاعل ظاهر، نحو: (الحقُّ يعلو). ففي (يعلو): ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو)، إذْ يجوز إسناد الفعل نفسه إلى فاعل ظاهر فنقول: (يعلو الحقُّ الباطلَ) فارتفع (الحقُّ) بالفعل، وفي الجملة السّابقة رفع الفعل (يعلو) ضميراً مستتراً عائداً على المبتدأ (الحقُّ).

أما إذا كان الفعل دالّاً على المخاطب، أو المتكلِّم المفرد، أو الجماعة، فلا يمكن إسناده إلى الاسم الظّاهر، فلا يقال في: (نجتهد) نجتهد المجدّون. وأما إذا قلنا: (نقوم نحنُ

---

[٢] – الشاهد فيه: استتار الضّمير (أنت) وجوباً في المصدر(صبراً) النائب عن فعله (اصبرْ).

[٣] – موضع الشّاهد: نعم امرأً، ففي (نعم) ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) لأنه جاء مفسَّراً بتمييز.

بما يمليه علينا ضميرنا)، كان الضَّمير (نحن) توكيداً للفاعل المستتر وجوباً في (نقومُ)، وليس هو الفاعل الَّذي أُسْند إليه الفعل (نقوم). وعلى هذا يخرَّج محلُّ الضَّمير في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة ٢: ٣٥]. فهو توكيد للضّمير المستتر وجوباً في الفعل (اسكنْ)، وليس هو الفاعلَ له.

تقسيم الضَّمير بحسب الاتّصال والانفصال (الضمائر المتصلة والمنفصلة):

١) **الضَّمير المتَّصل:** هو الضَّمير الَّذي لا يستقلُّ في اللّفظ عن غيره، ولا يأتي إلّا لاحقةً لغيره، وله خاصتان:

أ- ألّا يُبْتدأ به الكلامُ، فلا يأتي في بداية التّركيب ألبتّةَ. فلا بدَّله من أن يكون لاحقةً لفعلٍ، نحو:

كنتُ = التاء.

كانوا = الواو.

كُنَّ = نون النسوة.

ب- لا يلي أداة الاستثناء (إلَّا)، فلا يقال:

(ما قابلتُ إلاهُ)، (ما فاز إلّاها)، (ما عرفت إلّاكِ).

فهاء الغائب والغائبة، وكاف المخاطب والمخاطبة ضمائر متصلة، ولا يقع بعد إلّا ضمير متّصل.

وقدْ جاء في ضرورة الشِّعر ضمير متّصل تالياً أداة الاستثناء (إلّا) في قول الشّاعر: [البسيط]

وما نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إلّاكِ دَيَّارُ [٤]

وقد استعمل المتنبيّ الضَّمير المتّصل بعد (إلّا)، فقال: [الخفيف]

لَيسَ إلّاكَ يَا عَلِيُّ هُمَامٌ سَيفُهُ دونِ عِرْضِهِ مَسْلولُ [٥]

والضّمائر المتّصلة هي: التّاء، (نا)، الواو، الألف، نون النّسوة، الكافُ، الياء، الهاء. وهي مقسومة على النَّحو الآتي:

- ألف الاثنين، واو الجماعة، نون النسوة، ياء المؤنّثة المخاطبة: لا تكون إلّا ضمائر رفع؛ لأنّها لا تُسْند إلّا إلى فِعْلٍ، فتكون فاعلاً له أو نائب فاعل.
- (نا) الدّالة على الفاعلين، وياءُ المتكلّم المفرد، وتقعان:

---

[٤] – موضع الشّاهد: (إلّاك). ووجه الاستشهاد: مجيء الضمير المتصل (الكاف) بعد (إلا) الاستثنائية، وهو ضرورة شعرية. والقياس أن يكون الضمير بعد (إلَّا) منفِصلاً لا متصلاً.

[٥] – موضع التمثيل: مجيء الضمير (الكاف) بعد إلا للضّرورة الشّعريّة.

أ- ضمائر رفع: إذا اتصلتا بالأفعال.

ب- ضميرَيْ نصبٍ: إذا اتصلتا بالفِعْل أيضاً، نحو: (كافأتني المديرةُ)، و(أعطانا أبي مالاً)، وقال الأفوه الأوْديّ: [الطّويل]

أَلا علِّلاني واعْلما أنّني غَرَرْ وما خلتُ يجديني الشَّفاقُ ولا الحذَرْ[٦]

ج- ضميرَيْ جرّ: إذا لحقتا اسْماً أو حرفَ جرّ، نحو:

له عليَّ مئةُ ليرةٍ

أخذ منّا والدي عهداً

بيتنا بعيدٌ

د- الكاف، الهاء: تكونان ضميرَيْ نصب: (أَكرمتُكَ، أَكرمَهُ، أَكرَمَها).
وتكونان ضميرَيْ جرٍّ: (إليك)، (منه)، (عليها).

٢) **الضَّمير المنفصل:** وهو ما له صورة في اللّفظ، ويجوز مجيئه في بدء التّركيب، ويصح أنْ يلي (إلّا) مطلقاً. وعدد الضّمائر المنفصلة أربعة وعشرون ضميراً، منها:

١. اثنا عشر ضميراً محلُّها الرّفع، وهي:
- أنا: للمتكلم.
- نحن: للمتكلِمين.
- أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنَّ: للمخاطب المفرد المذكّر، فالمفرد المؤنّث، فالمثنى، فالجمع.
- هو، هي، هما، هم، هنّ: للغائب المفرد المذكّر، فالغائب المفرد المؤنّث، فالمثنى، فجمع المذكّر، فجمع المؤنّث.

٢. اثنا عشر ضميراً محلها النّصب، وهي:

- إياي، إيَّانا: للمتكلِّم المفرد، فالجمع.
- إيّاكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إيّاكنّ: للمخاطب المفرد المذكّر، فالمفرد المؤنّث، فالمثنى، فالجمع المذكّر، فالجمع المؤنّث.
- إيّاه، إياها، إيَّاهما، إيّاهم، إيّاهنَّ: للغائب المفرد المذكّر، فالمفرد المؤنّث، فالمثنى، فجمع المذكّر، فجمع المؤنّث.

---

[٦] – موضع الشّاهد: (علِّلاني، أنني، يجديني). وجه الاستشهاد وقوع الياء ضميراً في محل نصب.

واختلف النُّحاة في الضَّمير مما تقدّم: الكلمة كلّها الضَّمير أم أنّ جزءها الأوّل هو الضَّمير، والباقي لواحق؟ في ذلك رأيان:

- الأول أن الضَّمير من (أنا) هو (أَنَ)، والألف مدٌّ صوتي لحق الفتحة الَّتي على النّون. وأنّ (الهاء) هي الضَّمير في (هو – هي – هما – هم – هن)، والباقي لواحق صوتية، أو للدلالة على المثنَّى، والجمع بنوعيه.
- أن الضَّمير في (ضمائر النّصب) هو جزؤها الأول (إيّا)، والجزء الآخر لاحقة للدلالة على الغيبة، أو التكلم، او الخطاب. والمذهب المختار هو أن الضَّمير هو (إيَّا)، واللواحق حروف للدلالة على التكلم والخطاب، والغيبة.

ويكثُر في ضمير الغيبة (هو) التّسكين بعد كلٍّ من حرفَيْ الفاء والواو، كقوله تعالى: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ﴾ [البقرة ٢: ١٨٤] وقوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة ٢: ١٣٧] وأقلُّ منه تسكينه بعد لام التّأكيد، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهْيَ الْحَيَوَانُ[٧] لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت ٢٩: ٦٤].

[٧] – الحيوان: مصدر بمعنى الحياة.

ب- <u>تقسيم الضَّمير بحسب المحلِّ الإعرابيِّ:</u>

قلنا: إنَّ الضمائر كلّها مبنيَّة على حركة آخرها، ولذلك لا تتأثر بالعوامل ولا تظهر عليها علامة الإعراب، ويكون إعرابها إعراباً محلياً كبقية المبنيات. ويمكن تبيان الموقع الإعرابي للضمائر فيما يأتي:

١- **الضمائر المتصلة:** ويكون محلُّها الإعرابي على النَّحو الآتي:

أ- ضمائر في محل رفع، وعددها خمسة ضمائر، هي:

التاء:	كتبتُ ↓ للمتكلم	كتبتَ ↓ المخاطب المذكّر	كتبتِ ↓ المخاطب المؤنّث	كتبتما ↓ المخاطب المثنى	كتبتم ↓ المخاطب جمع المذكّر	كتبتنّ ↓ المخاطب جمع المؤنّث

ألف الاثنين ↓ كتبا	**واو الجماعة** ↓ كتبوا	**ياء المؤنّثة المخاطبة** ↓ تكتبين	**نون النسوة** ↓ كتبْن – يكتبْن
---	---	---	---

٢- ضمائر مشتركة بين النّصب والجرّ: عددها ثلاثة ضمائر، هي:

ياء المتكلم	أعطاني = الياء في محل نصب. كتابي = الياء في محل جرٍّ لي = الياء في محل جر.
كاف المخاطب المذكّر والمؤنّث	أعطيتكَ = الكاف في محل نصب مفعول به. أعطيتكِ = الكاف في محل نصب مفعول به. كتابك = الكاف في محل جرٍّ بالإضافة. منكَ = الكاف في محل جرٍّ بحرف الجرّ.
هاء الغائب المذكّر والمؤنّث	كافأتُهُ = الهاء في محل نصب مفعول به كتابُهُ = الهاء في محل جرٍّ بالإضافة. عليهِ = الهاء في محل جرٍّ بحرف الجرّ.

ويلاحظ أنَّ اتِّصال هذه الضمائر مع الأفعال يجعل محلها للنصب؛ لأنّها مفعول به. واتّصالها بالأسماء يجعلها في محل جرّ، وباتصالها بأحرف الجرّ يكون محلّها الجرّ بحرف الجرّ.

وأما الضّمائر المستترة فلا تكون إلّا في محل رفع، وفق التقسيم الآتي:

١. رفع فاعل أو نائب فاعل، او اسماً لفعل ناسخ، نحو: (المقصّر نَدِمَ على تقصيره)، (المتفوّق يُحترَمُ)، (المدرب كان يهتمُّ بفريقه الرّياضيّ).

٢. رفع فاعل لاسم فعل ماض، نحو: (الكسل والتّفوّق شتّان)، ففي اسم الفعل (شتّان) ضمير مستتر جوازاً في محل رفع فاعل، تقديره (هو)
(البحر هيهاتَ) ← ضمير مستتر تقديره (هو) مستتر جوازاً.

٣. رفع لواحدٍ من المشتقات الآتية:
اسم الفاعل: ← سعيد مقبلٌ [هو]
اسم المفعول: ← زيدٌ مقبولٌ [هو]

الصّفة المشبَّهة: ← ليلى فرِحة [هي]

اتصال الضَّمير وانفصاله

ولمّا كانتِ الغاية من الإتيان بالضَّمير الإيجاز بإقامته مقام الاسم، والضَّمير المتّصل أكثر اختصاراً من الضَّمير المنفصل؛ لذلك كانت القاعدة العامة بالنسبة إلى اتصال الضَّمير، هي: إذا أمْكَنَ الإتيانُ بالضَّمير المتّصل فلا يجوزُ الإتيانُ بالمنفصل، فإذا استطعنا أن نقول: (قابلتك)، فلا يجوز بحالٍ من الأحوال أن نعدِل عن هذا الأسلوب إلى قولنا: (قابلتُ إيَّاك).

ولكنْ إذا امتنعَ اتصالُ الضَّمير وجبَ الإتيانُ بهِ منفصلاً، وذلك محصور في المواضع الآتية:

١- إذا تطلَّبَ المقامُ تقديمه لداعٍ بلاغي كالحصْرِ، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ١: ٥] فالأَصْلُ: (نَعْبُدُك)، و(نستعينُك) ولكنَّ المقام يستدعي تقديمَ المفعول به (الكاف) لقصْر العبادة والاستعانة على الله تعالى من دون غيره، ويمتنع تقديم الضَّمير المتصل وحده على عامله، لذا وجبَ العدول إلى الضَّمير المنفصل؛ لأنَّ به يتحقَّق حصر العبادة والاستعانة.
٢- الحصر بـ (إلّا) أو (إنّما)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [يوسف ١٢: ٤٠]، وقول الفرزدق: [الطّويل]

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِم أَنَا أَوْ مِثْلِي[٨]

٣- الضّرورة الشّعريّة: فقد يدفع الشّاعر إلى فصل الضَّمير اضطراره إلى إقامة الوزن الشّعريّ، ومنه قول زياد بن منقذ: [البسيط]

---

[٨] – الذّائد: المدافع، من ذادَ الشّيء يذودُه، أي: دفَعه. الذِّمار: ما يجب أن يحافظ عليه المرء، الأحساب: جمع حَسَبٍ، وهو ما يفخر به المرء.
موضع الشّاهد: (إنّما يدافع عن أحسابهم أنا). وجه الاستشهاد: مجيء الضّمير منفصلاً لوقوعه بعد (إنّما) التي تفيد الحصر. والمعنى: لا يدافع عن أحسابهم إلّا أنا.

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَومٍ فَأَذْكُرَهُم إِلَّا يَزِيدُهُمُ حبًّا إِلَيَّ هُمُ[9]

فقافية القصيدة (ميميَّة)، ولولا الوزن الشّعريّ لأمكنه أن يأتي بالضَّمير متّصلاً، وهو القياس والأصل.

٤- إذا وقع الضَّمير مبتدأً، نحو قول زهير[10]: [البسيط]

هو الجوادُ الَّذي يعطيك نائلَه عفْواً ويُظلَمُ أحياناً فيظّلِمُ

٥- إذا وقع الضَّمير خبراً، نحو: (الناجحُ أنتَ).

٦- أن يُحْذَفَ عاملُه اللّفظيّ، وذلك في الموضعين الآتيين:

- أسلوب التّحذير، نحو قولنا: (إياكَ والكذبَ).

---

[9] – موضع الشّاهد: (إلا يزيدُهم حباً إليَّ همُ). ووجه الاستشهاد: مجيء الضمير (هم) منفصلاً، والقياس أن يأتي متصلاً بعامله (يزيدونهم)، لاضطرار الشاعر إلى إقامة الوزن. وإعراب (فأذكرَهم): الفاء فاء السببية، و(أذكرَهم) فعل مضارع منصوب بـ (أن) المضمرة بعد فاء السببية.

[10] – النّائل: العطيَّة.

- بعد (إذا) الشَّرطيّة الَّتي يُحذفُ الفعلُ بعدها ويفسِّره فعل آخر، نحو قول بشر بن عمرو: [الكامل]

وإذا هُمُ لعبوا على أحيانهمْ لم أنصرفْ لأبيتَ حتَّى ألعبا[11]

٧- أن يكون مفعولاً لمصدرٍ مضافٍ إلى فاعله لا إلى الضَّمير، نحو قولنا: (أحبُّ إعظامَ صديقك إيَّاك)، فقد أُضيفَ ضَّمير المصدر (إعظام) إلى فاعله (صديقك) والمفعول به هو (إيّاك)، ولولا ذلك لاستطعنا أن نقول: (أحبُّ أن يعظمَكَ صديقُكَ).

٨- أن يأتي الضَّمير بعد أداة نفيٍ، مثل (لا) و(ما) و(إنْ) الَّتي بمعنى (ما) الحجازيَّة. نحو قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة ٥٨: ٢]. وقول الشّاعر:

[المنسرح]

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلى أَحَدٍ إلَّا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ[12]

٩- أن يأتي الضَّمير بعد (إمّا) الدّالة على التّفصيل، نحو قولنا: (سَافِرَ، إمّا أنتِ وإما هِيَ).

١٠- أن يكون الضَّمير تابعاً لكلمة فَصلتْ بينَه وبينَ عامِلِهِ، نحو قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة ٦٠: ٢]، وقول الفرزدق:

[البسيط]

مبَّرأً منْ عيوبِ النّاسِ كلِّهم فاللهُ يرعَى أبا حفصٍ وإيّانا[13]

١١- أن يكون الضَّمير فاعلاً لمصدر مضافٍ إلى مفعوله، نحو قولنا: (بتشجيعكم نحنُ تفوَّقتم) فالمصدر (تشجيع) مصدر فعل متعدٍّ، وأُضيفَ إلى مفعوله (كم)، فانفصل الضَّمير (نحن) وجوباً، والأصْلُ في هذا التّركيب: بتشجيعنا إيَّاكم تفوَّقْتم.

١٢- أن يكون معطوفاً على اسم (إنَّ)، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ ٣٤: ٢٤].

ولكنّنا بالخيار في استعمال الضَّمير المنفصل أو المتصل في الحالين الآتيتين:

أ- إذا كان الضَّمير خبراً للفعل النّاقص (كان) أو إحدى أخواته، نحو قولنا: المحسنُ كنتُه، فالضَّمير (الهاء) خبر للفعل النّاقص (كان)، ومحلّ الضَّمير المتصل النّصب. ويجوز أن نأتي بضمير النّصب منفصلاً، فنقول: (المحسنُ كنتُ إيَّاهُ)، أو: (المحسنُ كنتُهُ)، وتقول: (الحاضرُ ليْسَهُ)، أو: (الحاضرُ ليسَ إيَّاهُ).

---

[11] – موضع الشّاهد: (إن هم). وجه الاستشهاد: مجيء الضمير منفصلاً بعد إن العاملة عمل ليس.

[12] – موضع الشّاهد: (إنْ هو مستولياً). وجه الاستشهاد: انفصال الضمير (هو) لمجيئه بعد (إنْ) النافية التي تعمل عمل ليس. وفيه شاهد آخر على إعمال (إنْ) عمل (ما) الحجازية، وهو نادر لم يحفظ منه غير هذا البيت.

[13]– موضع الشّاهد: (يرعى أبا حفصٍ وإيّانا). وجه الاستشهاد: مجيء الضمير (إيّانا) منفصلاً لأن كلمتي (أبا حفص) فصلتا بين العامل (يرعى) والضمير (إيّانا)، لولا الفصل لجاز أن يقول يرعاه ويرعانا.

ب- أن يقع الضَّميرانِ مفعولَيْن لفعلٍ يتعدَّى إلى مفعولين، نحو قولنا:

المالُ أعطيتُكَهُ، ففي (أعطيتُكَهُ) ثلاثة ضمائر، هي:

- التاء، وهي ضمير متصل، ضمير رفع.
- الكاف، وهي ضمير نصب متصل.
- الهاء، وهي ضمير نصب متصل.

فكلٌّ من الكاف والهاء مفعولان للفعل (أعطى) الَّذي ينصب مفعولين ولكنَّ الضَّمير الثاني (الهاء) يجوز الإتيان به منفصلاً فنقول: (المالُ أعطيتك إيّاهُ).

وإذا التقت عدّة ضمائر في عاملٍ واحدٍ، يكون ترتيب اتصالها على النَّحو الآتي:

- المتكلِّم.
- المخاطَب.
- الغائب.

لأنّ ضمير المتكلم أقواها تعريفاً، يليه المخاطب، فالغائب. فتقول: (المالُ أعطيتُكهُ)، فلو حللّنا هذا التّركيب وفصَّلنا الضمائر المتصلة به وعددها ثلاثة، لوجدنا أوَّلها التَّاء، وهو ضمير رفع، ثم الكاف، وهو ضمير مخاطب محلّه النّصب، ثمّ الهاء، وهي ضمير نصب.

عَوْدُ الضَّمير أو مرجعيَّته

على الرُّغم من جعل الضّمائر من المعارف لا يخلو من الخفاء والغموض والإبهام، ولا يزول إبهامها إلّا باستكمال العناصر اللغويّة الَّتي هي فيها. فإذا كان الضَّمير للمتكلّم، مثل (أنا) و (نحن) يزول إبهامها بحضور المتكلم نفسه، وإذا كان الضَّمير للمخاطب يزيل إبهامه حضوره ومشاهدته أيضاً. فإذا كان الضَّمير للغائب فإبهامه أكثر من النّوعين السابقين، فصاحبه غير حاضر؛ لذا كان لابدَّ له مما يفسِّره ويوضح المقصد منه ويسمَّى (مرجع الضَّمير) أو العائد، ويكون هذا المفسِّر متقدِّماً على الضَّمير تقدُّماً حقيقيَّاً، أي في اللّفظ والمَوْقِعيَّة معاً، نحو قولنا:

الحديقةُ نسَّقتُها، وسقيتُ أشجارها

فالذي يربط بين (المبتدأ = الحديقة) وجملة الخبر (نسَّقتها) هو الضَّمير (الهاء) الَّذي في جملة الخبر، وهو يعود على (الحديقة)، و(المبتدأ = الحديقة) يسمَّى المرجع.

وهذا المرجع أنواع:

١- ظاهر متقدِّم عليه لفظاً ورتبةً، نحو: قابلتُ أخي فسلَّمتُ عليه.

٢- ظاهر متأخِّر عن الضَّمير لفظاً، لكنه متقدِّم على الضَّمير رتبةً، نحو: (كافأتْ غلامَها ليلى) فالضَّمير (ها) عائد على (ليلى) وهي متأخرة لفظاً لا رتبة، لأنها فاعل في الأصل، ورتبة الفاعل في الأصل قبل المفعول.

٣- مذكور معنى لا لفظاً، نحو: (من صَدقَ فهوَ خيرٌ له) فالضَّمير (هو) لا يعود إلى موجود لفظاً، ولكنه مذكور في المعنى ومستفاد من الفعل صدق، والتّقدير: من صدق فالصدقُ خيرٌ له.

٤- ألّا يعود إلى مذكور لفظاً ولا معنى، وهنا يكون سياقُ الكلام هو الفيصل في تحديد المرجع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود ١١: ٤٤]، فليس في الآية مرجع يرجع إليه الضَّمير لا لفظاً ولا معنى، ولكن يفهم من السِّياق أن المراد بها السفينة أي: سفينة نوح، عليه الصلاة والسلام.

والأصل أن يعود الضَّمير إلى أقرب مرجعٍ قبلَه كما مرَّ في الشواهد والأمثلة السابقة. وقد يعود إلى مرجع بعيد إذا وجدت قرينة تعيِّنه. نحو قوله تعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد ٥٧: ٧]

فالضَّمير المستتر في (جعل) عائد إلى (الله) لا إلى الرسول، مع أنه أقرب، لأن الَّذي آتاهم ما استخلفوا فيه هو الله -سبحانه وتعالى- لا الرّسول، عليه الصّلاة والسّلام.

موقعية الضَّمير ورتبته

هي موقعية ثابتة، يلزم فيها الضَّمير وما يتصل به أن يتأخر عن مرجعيته. فللضمير وظيفة مهمة في الحفاظ على الرتبة بين أبواب النَّحو، ولهذه الرتبة أهمية كبيرة في أمن اللَّبْس، وهو ما تعلق عليه اللُّغة العربيّة أهمية كبيرة.

ومن أقسام الضَّمير ما يسمّى: ضميرَ الفصْل وضميرَ الشأن:

١- **ضمير الفصل:** وسمِّي فصْلاً، "لأنَّه يفصل في الأمر حينَ الشكِّ واختفاء القرينة ... فيرفع الإبهامَ، ويزيلُ اللَّبْسَ، بسببِ دلالتهِ على أن الاسم بعده هو الخبر لما قبله ... كما يدلُّ على أنّ الاسم السابق مستغنٍ عنه، لا عن الخبر. وفوق ذلك يفيد في الكلام معنى الحَصْر والتخصيص".

وهو في حقيقة أمره حرف له هيئةُ الضَّمير وسمِّي ضميراً من باب المجاز للشبه بينه وبين الضَّمير من ناحية الشكل، ويقع متوسِّطاً بين المبتدأ والخبر، فإذا قلنا: (هذا هو الفَوز الَّذي نريده)، كان (هو) ضمير الفصل بين:

١. المبتدأ (هذا) والخبر (الفوز).
٢. أو ما أصله المبتدأ أو الخبر.

نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذّاريات ٥١: ٥٨] ولولا الضَّمير (هو) لتبادر إلى ذهن السّامع أن (الفوز) بدل من اسم الإشارة هذا. وإذا قلنا: (سعادُ هي النّاجحة)، فلولا ضمير الفصل (هي) لظنّ السّامع أن (الناجحة) نعت لـ (سعاد) ومثلُهُ الضَّمير (هو) في قول جابر بن حُنَيّ التغلبيّ:[الطّويل]

وكانوا هُمُ البانين قبلَ اختلافهم ومن لا يَشِد بنيانَه يتهَدَّمِ[١٤]

فلضمير الفصل غاية بلاغية كما ذكرنا في تعريفه، فهو يؤدي الوظيفتين الآتيتين:

- ❖ القَصْر، وفي ذلك توكيد للكلام.
- ❖ رفع اللَّبْس بين الخبرية والتبعيَّة.

ولكن لابدَّ من توافر شروطٍ فيه، وفي الاسم الَّذي قبله، والاسم الَّذي يليه.

<u>فأما ما يشترط فيه هو نفسه</u>، فهما شرطان:

- أن يكونَ ضمير رفعٍ منفصلاً.
- أن يطابقَ الاسمَ السابقَ في كلِّ شيء (المعنى – الغيبة – الخطاب)، التكلم، الإفراد، التثنية ...)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة ٥: ١١٧].

<u>ويشترط في الاسم قبله:</u>

- أن يكون معرفة.
- أن يكونَ مبتدأ أو ما أصلُه المبتدأ، نحو: (المعلِّمُ هو الشَّمْعة الَّتي تحترق لتضيء الدّرب لغيرها). أما ما أصله المبتدأ، فهو: اسم كان، أو اسم (إن) أو معمول (ظنّ) وأخواتها، نحو: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهم هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ١١١]. فعلماء العربيّة يتفقون "على أنَّ الفصْل برغم صحَّة الكلام بدونه – يفيد التّوكيد والحصر والاختصاص".

<u>أما الاسم الَّذي يليه فيشترط فيه:</u>

- أن يكون خبراً لمبتدأ، أو لما أصله المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لاَّ يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٢].
- التّعريف، نحو: قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى ٤٢: ٩].

---

[١٤] – موضع الشّاهد: (وكانوا هم البانين). وجه الاستشهاد: مجيء (هو) ضمير فصل بين كان وخبرها.

٢- **ضـمير الشّـأن:** ويسـمَّى (ضـمير الحكايـة) أو (ضـمير الأمْـرِ) أو (ضـميرَ القصَّـة) أيضـاً، والغايـة منـه الإشـارة إلـى معنـى مهـمٍّ، أو غـرض فخـمٍ، وتوجيـه الأسـماع والـنفس إليـه والتشـويق، والتطلّـع إلـى مـا يزيـل إبهامـه، فتـأتي بعـده الجملـة لتقـوم بـذلك. ومـن ذلـك قـول الشّاعر: [الوافر]

هيَ الدُّنيا تقولُ بملْء فيها حـذارِ حـذارِ مـن بطشـي وفتكـي[١٥]

وقولـه تعـالى: ﴿إِنَّـهُ مَـن يَتَّـقِ وَيِصْـبِرْ فَـإِنَّ اللّـهَ لاَ يُضِـيعُ أَجْـرَ الْمُحْسِـنِينَ﴾ [يوسـف ١٢: ٩٠] فـ (الهاءُ) في (إنّهُ) هي ضَمير الشّأن، والتّقدير: إنّ الشأن أو الأمر مَنْ يتق . ...

ويشترط في هذا الضَّمير عدد من الشّروط، هي:

١. أن يكـون مبتـدأ أو مـا أصـلُه المبتـدأ (اسـم كـان، اسـم إنَّ، مفعـول أول لفعـل ينصـب مفعولين﴾ [ظنَّ وأخواتها].
٢. أن يكـون بصـيغة الإفـراد (هـو – هـي)، نحـو: ﴿قُـلْ هُـوَ اللَّـهُ أَحَـدٌ﴾ [الإخـلاص ١١٢: ١] وقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء ٢١: ٩٧]
٣. مجـيء جملـة بعـده تفسِّـره، نحـو: (فَإِنَّهَـا لَا تَعْمَـى الْأَبْصَـارُ وَلَكِـن تَعْمَـى الْقُلُـوبُ الَّتـي فِـي الصُّدُورِ﴾ [الحج ٢٢: ٤٦]
٤. تأخُّر الجملة المفسِّرة له وجوباً؛ لأنَّ المفسِّر لا يسبقُ المفسَّر.
٥. لا ينعت ولا يعطف عليه بالحرف أو عطف بيان، ولا يُبْدلُ منه، ولا ينعت به.
٦. ليس له مرجعٌ يعودُ إليه، وإنَّما يعودُ إلى مضمون الجملة بعده.
٧. لا يكونُ مفسِّرهُ إلَّا جملةً صُرِّح بطرفَيها (الفعل والفاعل) أو (المبتدأ أو الخبر).

والأكثـر فـي ضـمير الشّـأن أن يـأتي مـع (إنَّ) و (أنَّ) ولا سـيَّما عنـد إرادة توكيـد جملـة التّركيـب الشَّـرطيّ، كقولـه تعـالى: ﴿أَنَّـهُ مَـن عَمِـلَ مِـنكُمْ سُـوءاً بِجَهَالَـةٍ ثُـمَّ تَـابَ﴾ [الأنعـام ٦: ٥٤] وقولـه تعـالى: ﴿أَنَّـهُ مَـن يُحَـادِدِ اللّـهَ وَرَسُـولَهُ فَـأَنَّ لَـهُ نَـارَ جَهَـنَّمَ﴾ [التوبـة ٩: ٦٣]، وحيـث يـراد توكيـد الجملـة الفعليـة؛ كقولـه تعـالى: ﴿إِنَّـهُ لَا يُفْلِـحُ الْكَـافِرُونَ) [المؤمنـون ٢٣: ١١٧] وقولـه: (فَإِنَّهَـا لَا تَعْمَـى الْأَبْصَـارُ) [الحـج ٢٢: ٤٦]؛ لأنّ ضـمير الشّـأن هـو الَّـذي يوصـل معنـى التوكيـد إليهما.

ومـن أغـراض ضـمير الشـأن الإبانـة بعـد الإبهـام؛ فالضَّـمير لا يبـين المـراد منـه لعـدم وجود مرجع له، ولذلك تأتي الجملة بعده لتفسِّره وتوضحه.

---

[١٥] – موضع التمثيل: (هي الدنيا...) وجه التمثيل: (مجيء هي ضمير الشأن).